ينطلق خلال الفترة من 9 إلى 12 أكتوبر في الريجنسي

«ثري دي العقارية» تطرح مشاريع متنوعة في «معرض العقارات الكويتية والدولية»

أعلنت شركة ثري دي العقارية إحدى الشركات العقارية الرائدة في منطقة الخليج العربي مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق ومن تنظيم شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 9 إلى 12 أكتوبر المقبل في فندق الريجنسي – البدع، بمشاركة نحو 35 شركة عقارية محلية وخليجية وعالمية.

وقال الرئيس التنفيذي في الشركة هبة غازي إن الشركة يشرف على أدائها كادر مهني متخصص، وتقديم حزمة منوعة من الخدمات الشاملة والمنتجات العقارية المتكاملة تستهدف أعلى العوائد بأقل نسبة من المخاطر، مشيرة إلى أنه وخلال مسيرتها حققت شركة ثري دي سلسلة نجاحات متميزة في سوق الكويت وسوق دبي في إطار سعيها الدؤوب للتحول نحو الإقليمية.

وأشارت غازي إلى أن الشركة توفر حزمة متباينة من المنتجات والخدمات لقاعدة عملائها العريضة تشمل التطوير والتسويق والاستشارات العقارية، لافتة إلى أن الشركة تعمل

هبة غازي

في العديد من المدن الرئيسية في العالم، دبي، بلغاريا ، تركيا ، مصر ، ألمانيا ، جورجيا وهذا الانتشار الواسع هو دليل واضح على النجاحات الكبيرة للشركة منذ انطلاقتها.

وبينت هبة انه وبالتزامن مع سطوع نجم الشركة كإسم رائد في مجال التسويق العقاري المستدام، يأتي مشروعها الأول المتمثل في "مكاتب تجارية في قلب دبي ليطرح أساليب جديدة توفر فرص بعوائدإيجارية تصل لـ13%، الاستلام و العوائد التأجيرية فوري وتطوره شركة بريطانية عالمية تملك عدة مكاتب في العواصم الاقتصادية في اكثر من 12 دولة.

أما عن مشروع ماج دبي لفتت هبة إلى أنه كومباوند متكامل الخدمات في سنتر دبي الجديد ، مساحات مختلفة يتميز المشروع بموقعه الفريد ، على بعد دقائق من شاطئ الجميرة . يضم حمامات سباحة ونوادي صحية ، ويتميز بطريقة سداد 10% مقدم و75% عند التسليم.

وفيما يتعلق بمشروع مشروع الغابات السوداء –ألمانيا أشارت إلى أنه يقع في منطقة الغابات السوداء اشهر المناطق السياحية في دولة ألمانياوهي موطن لأكثر من 30 منتجع صحي ، مع توافر مجموعة واسعة من العلاجات. مع توافر فرص تأجيرية بعوائد فورية.

ودعت غازي جميع المستثمرين والمهتمين بالاستثمار العقاري التميز بزيارة جناح الشركة في المعرض للتعرف عن قرب على المشاريع المقدمة خلال فترة المعرض.

رحلة بحرية مدفوعة التكاليف بالإضافة إلى إمكانية اصطحاب مرافق

التجاري يعلن الفائزين في السحب الثاني لحملة «رحلة العمر مع التجاري»

خلال استلام الجائزة

أعلن البنك التجاري الكويتي عن الفائزَين في السحب الثاني لحملة "رحلة العمر مع التجاري" الموجهة لجميع عملاء البنك. وقد كان الحظ حليف لافي راشد عواد العازمي ومحمد أحمد محمد العمران، وكانت الجائزتين عبارة عن رحلة بحرية مدفوعة التكاليف وتشمل أيضا السفر بالطائرة على درجة رجال الأعمال مع الإقامة في فندق خمس نجوم قبل الالتحاق بالرحلة البحرية، بالإضافة إلى إمكانية اصطحاب كل من الفائزَين لمرافق معه في هذه الرحلة التي سوف تنطلق في ديسمبر القادم ولمدة أسبوع.

وبهذه المناسبة، استقبلت لينا درويش مساعد مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد أحد الفائزَين في السحب وهو السيد / محمد العمران، حيث أعرب عن سعادته بفوزه بهذه الجائزة التي أدخلت الفرحة والسرور على قلبه وأبدى رضاه التام عن الخدمات المقدمة من البنك والتعامل المميز من قبل الموظفين.

وعن آلية التأهل لدخول السحب القادم على رحلة العمر ، كشفت درويش أن كل 10 دنانير يتم إنفاقها باستخدام البطاقات الائتمانية أو البطاقات مسبقة الدفع لتسديد قيمة المشتريات داخل الكويت تمنح صاحب البطاقة فرصة واحدة لدخول السحب وتزداد الفرص لتصبح ثلاث فرص عند إنفاق نفس المبلغ باستخدام البطاقات الائتمانية أو مسبقة الدفع أو حتى بطاقات السحب الآلي لتسديد قيمة المشتريات والتسوق خارج الكويت. وأوضحت درويش أن الجائزة القادمة ستكون عبارة عن رحلة بحرية على أكبر سفينة سياحية في العالم، وأن الحملة مستمرة حتى نهاية الشهر الجاري حيث أن السحب القادم سيتم إجراؤه في أكتوبر القادم.

ومن المعروف أن بطاقات البنك التجاري تتمتع بالعديد من المزايا الإضافية التي تجعلها الرفيق الأمثل عند السفر لما تقدمه من تأمين السفر المجاني الممنوح لحاملي البطاقات الائتمانية بالإضافة إلى خدمة المساعد الشخصي داخل وخارج الكويت وبرنامج عروض التجاري الذي يقدم خصومات رائعة لدى العديد من المطاعم وأماكن التسوق المعروفة حرصاً من البنك على تقديم أفضل العروض لعملائه تقديراً لهم على ثقتهم الدائمة في التعامل مع البنك التجاري الكويتي.

تأهيل 12 موظفا كويتيا للعمل في الفروع

«بيتك»: برنامج تدريبي متكامل لمعينين جدد

بدأ بيت التمويل الكويتي "بيتك" برنامجا تدريبيا متكاملا لتأهيل 12 موظفا من دفعة المعينين الجدد لبدء مهام عملهم بالفروع، حيث يخضعون لدورات تدريبية نظرية وعملية على مدى شهر كامل يتم خلالها استعراض المنتجات والخدمات المصرفية ووسائل واساليب خدمة العملاء وكذلك التكييف الشرعى للمنتجات حيث يتبع ذلك برنامج تدريب عملى فى الفروع لاكتساب التجربة الحقيقة للعمل والتعامل مع العملاء وتقديم الخدمة والمنتجات المتعددة بشكل واقعى تحت اشراف ومتابعة مدربين متخصصين ومن ذوى الخبرة .

وقال نائب المدير العام للخدمات المصرفية في "بيتك" خالد السبيعي خلال افتتاحه البرنامج التدريبي بحضور عدد من مسؤولي "بيتك" وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، ان " بيتك" حريص على تعزيزامكانيات ومهارات الموظفين وتأهيلهم بشكل دائم ومستمر وفق اعلى مستويات التدريب واكتساب

السبيعي والمري مع المتدربين

المهارات نظريا وعمليا، مشددا على اهمية الارتقاء بخدمة العملاء وفق أعلى معايير جودة الخدمة، بما يؤكد ريادة "بيتك" في تقديم أرقى الخدمات والمنتجات المصرفية، وتميز اداء العنصر البشرى . ودعا السبيعي المتدربين الى الحرص الدائم على تطوير مهاراتهم واكتساب خبرات جديدة، والاستفادة مما يتمتع به "بيتك" من بيئة عمل متميزة ، مشيرا الى ان "بيتك" مؤسسة مالية اسلامية كبيرة وذات مكانة عالميه، الامر الذي يوفر فرصا أكبر للتطور الوظيفي واكتساب المهارات والخبرات المتنوعة في جميع المجالات، وهذا طموح كل موظف جديد يرغب فى التميز .

وقد اشادت المسؤولة في ادارة تنمية القوى العاملة الوطنية ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة أماني المري، جهود "بيتك" في تدريب وتأهيل العمالة الوطنية من خلال الخطط التدريبية المتميزة والشاملة.

يتحدث من خلاله رئيس مجلس إدارته عمر قتيبة الغانم

«الخليج» الراعي الرئيسي لمؤتمر يورومني الكويت 2017

اعلن بنك الخليج عن مساهمته كراع رئيسي في مؤتمر يورومني الكويت 2017 وذلك للعام السابع على التوالي. يقام المؤتمر في 26 سبتمبر الجاري بفندق جي دبليو ماريوت، بالتعاون مع وزارة المالية.

يتناول مؤتمر هذا العام استراتيجية "كويت جديدة" في عام 2035 وتأثيرها على الاقتصاد الكويتي وعلى الدولة ككل، ويقام تحت شعار "كويت جديدة– تحدياتمالية أم فرص تمويلية؟" ويتناول المؤتمر من خلال الحلقات النقاشية التي يستضيفها، أربعة محاور تشمل البنوك الكويتية، والتوقعات الاقتصادية الكلية، وأسواق المال (الأسهم وأدوات الدين) والخدمات المالية.

ويتحدث أمام مؤتمر يورومني– في نسخته التاسعة – كل من معالي نائب رئيس الوزراء، وزير المالية، أنس الصالح، و محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل، إلى جانب العديد من كبار صناع السياسات ورواد القطاع المالي والاقتصادي وباقة من المستثمرين.

عمر الغانم

ويشارك عمر قتيبة الغانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج والرئيس التنفيذي لشركة صناعات الغانم، كمتحدث رئيسي في المؤتمر، من خلال الجلسة الأولى المعدة للقاءات مع البنوك المحلية، وسيتناول السيد / الغانم خطة "كويت جديدة" والدور الذي يلعبه قطاع الخدمات المالية في تنفيذ الخطة.

كما يشارك البنك في الحلقة النقاشية الخاصة بالخدمات المالية والتي يقدمها السيد طارق الصالح، مساعد المدير العام للاستثمار لدى بنك الخليج.

وتعكس مشاركة بنك الخليج الدائمة ورعايته لمؤتمر اليورومني التزامه بالمشاركة في تطوير دولة الكويت من خلال المساهمة بخبرته ودرايته بالسوق الكويتي مع التركيز على الفرص الواعدة التي يوفرها.

هذا، وتعتبر "يورومني" من أبرز المؤسسات المتخصصة في تنظيم المؤتمرات التي تتناول قضايا الاستثمار العالمي وأسواق المال للمستثمرين المباشرين وأصحاب المحافظ الاستثمارية، والوسطاء الماليين، والشركات، والحكومات، والبنوك، والمؤسسات المالية. ويوفر مؤتمر يورومني السنوي منصة يقوم من خلالها بنك الخليج بمناقشة استراتيجية الكويت المالية والنقدية والتنوع الاقتصادي.

عمليات التجميع شملت الأسهم القيادية والتشغيلية

«بيان»: سيولة البورصة وصلت 42 مليون دينار في احدى الجلسات

- أسهم قطاعي البنوك والاتصالات استحوذا على نصيب الأسد من السيولة النقدية
- الأداء الجيد للأسهم القيادية استمر في دعم السوق الوزنية على وجه الخصوص

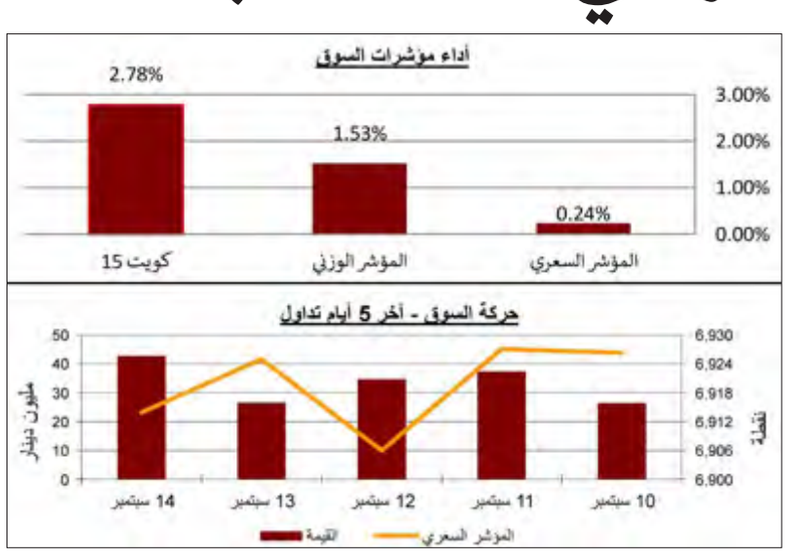

اداء مؤشرات السوق

قال تقرير بيان الصادر امس السبت لقد واصلت بورصة الكويت أداءها الاستثنائي الذي تشهده منذ عدة أسابيع، وخاصة منذ الكشف عن احتمالية ترقيتها إلى مؤشر "فوتسي" للأسواق الناشئة، والتي من المتوقع أن يتم الإعلان عنها نهاية الشهر الجاري، حيث تمكنت مؤشراتها الثلاثة من إنهاء تداولات الأسبوع الماضي مسجلة مكاسب جماعية على وقع استمرار الأداء الإيجابي وعمليات التجميع التي شملت العديد من الأسهم المدرجة في السوق وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية، لاسيما أسهم قطاعي البنوك والاتصالات اللذان استحوذا خلال الأسبوع الماضي على نصيب الأسد من السيولة النقدية المتداولة، والتي شهدت بدورها تحسناً واضحاً لتصل في إحدى جلسات الأسبوع إلى 42 مليون دينار كويتي وهي أعلى قيمة تداول يومية خلال الستة أشهر الأخيرة، وتحديداً منذ جلسة يوم 14 مارس الماضي.

واستمر الأداء الجيد التي تشهده الأسهم القيادية هذه الفترة في دعم مؤشرات السوق الوزنية على وجه الخصوص، حيث استطاع مؤشر كويت 15 على وقع هذا الأداء أن يتخطى مستوى 1,000 نقطة صعوداً لينهي تداولات الأسبوع المنقضي مسجلاً مكاسب نسبتها 2.78% بعدما أغلق عند 1,027.07 نقطة، وهو أعلى مستوى له منذ سنتين تقريباً، كما تمكن المؤشر الوزني من الوصول لأعلى مستوى إغلاق له منذ مارس 2015، محققاً مكاسب أسبوعية بلغت نسبتها 1.53% حيث أغلق عند مستوى 441.32 نقطة. هذا ووصلت مكاسب القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت خلال الجلسات الخمس الأخيرة إلى أكثر من 440 مليون دينار كويتي، حيث بلغت مع نهاية الأسبوع المنقضي حوالي 29.48 مليار دينار كويتي بارتفاع نسبته 1.52% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي بلغ 29.04 مليار دينار كويتي؛ فيما وصلت مكاسب القيمة الرأسمالية للسوق منذ بداية العام الجاري إلى ما أكثر من 4 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 16.03% بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، والتي بلغت آنذاك 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

على الصعيد الاقتصادي، صدر خلال الأسبوع المنقضي عدة تقارير اقتصادية أشارت إلى استمرار تخلف الكويت وتراجعها في العديد من المجالات الخاصة بالشأن الاقتصادي اقليمياً وعالمياً، فبحسب مؤشر المراكز المالية العالمية "GFCI" الصادر عن مجموعة (Z/YEN) التي تعد من ضمن أكبر معاهد البحوث المالية والتجارية في العاصمة البريطانية لندن، فقد غابت الكويت عن القائمة الأساسية لمؤشر أفضل المراكز المالية الدولية، إذ تم وضعها ضمن قائمة الدول التي لم تكتسب بعد عدد التقييمات اللازمة لإدراجها في خانات المؤشر الرئيسي، وذلك في الوقت الذي تصدرت فيه إمارة دبي المرتبة الأولى عربياً والـ18 على المستوى العالمي. وفي نفس السياق، حلت الكويت كأعلى دولة خليجية من حيث المخاطر التشغيلية المتوقعة، وذلك بحسب التقرير الصادر عن شركة (BMI) للأبحاث التابعة لوكالة (فيتش) للتصنيف الائتماني، إذ حصلت الكويت على أقل النقاط بين الدول الخليجية الستة بالنسبة للمخاطر التشغيلية للأعمال، إذ وصلت إلى 55.4 نقطة، في حين تراوحت نسبة المخاطر التشغيلية لدول مجلس التعاون بين 60 و 70 نقطة، بصدارة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر الأقل بين دول الخليج من حيث المخاطر التشغيلية المتوقعة بحسب التقرير.

كما احتلت الكويت أيضاً المرتبة الأخيرة خليجياً في مؤشر رأس المال البشري في العام 2017 والصادر عن (المنتدى الاقتصادي العالمي)، حيث شغلت المرتبة 96 عالمياً متقدمة مركزاً واحداً فقط بالمقارنة مع عام 2016، على الرغم من القفزة الهائلة التي حققتها بعض الدول الخليجية مثل الإمارات التي تقدمت 24 مركزاً لتشغل المرتبة الـ45 عالمياً، ودولة قطر التي قفزت 11 مركزاً لشغل المرتبة الـ55 على المستوى العالمي.

ولا شك أن استمرار تراجع الكويت وتخلفها وشغلها مراتب متأخرة في معظم المؤشرات الاقتصادية بشكل مستمر ومتتابع يعد أمر غير مقبول ومؤسف إلى حد كبير، فلا يعقل لدولة تمتلك كل هذه الامكانيّات والمقومات المالية والبشرية الكبيرة أن تتخلف لهذه الدرجة المؤسفة وأن تشغل مراتب متدنية جداً ليس فقط بين دول العالم وإنما حتى بين زميلاتها من دول مجلس التعاون الخليجي في الكثير من الأصعدة، الأمر الذي يبين مدى احتياج الدولة إلى إدارة اقتصادية واعية قادرة على اتخاذ القرار المناسب لمعالجة جميع هذه الأمور وعلى توظيف كل هذه الإمكانيات بالشكل الذي يؤدي إلى تطوير البلاد في كل المجالات، ويعتقد كثير من المراقبين أن استمرار هذا التخلف وللامبالاة وعدم معالجته هو أحد أمرين: أما المسؤولين عن اتخاذ القرار موجودين في برج عاجيّ لاتصلهم كل هذه التقارير معتقدين أن الأمور على عكس واقعنا المتخلف (عال العال)؛ أو لم يعد يبالون بكل هذه التقارير معتمدين على استمرارهم في مراكزهم المرموقة والمريحة ذات العوائد والمزايا المالية المرتفعة متخذين من مبدأ القول المأثور والذي يتردد كثيراً لتبرير هذا التخلف (الله لا يغير علينا)، فالكويت تحتاج إلى العودة من جديد إلى مكانتها التي تستحقها وذلك من خلال معالجة الوضع الاقتصادي المتخلف. فلطالما الكويت كانت هي صاحبة الريادة والقيادة إقليمياً في معظم المجالات، والآن أصبحت تتذيل معظم القوائم إقليمياً وعالمياً أيضاً.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد تمكنت مؤشراتها الثلاثة من الاجتماع على الإغلاق في المنطقة الخضراء، لاسيما المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان استفادا من موجة الشراء القوية التي شملت الكثير من الأسهم القيادية والثقيلة، خاصة الأسهم المرشحة للانضمام إلى "مؤشر فوتسي" للأسواق الناشئة، الأمر الذي عزز من السيولة النقدية في السوق بشكل ملحوظ، إذ وصل المتوسط اليومي لقيمة التداول إلى 33 مليون دينار كويتي تقريباً، أي بارتفاع نسبته 116.6% عن تداولات الأسبوع قبل الماضي؛ فيما شهد المؤشر السعري خلال الأسبوع الماضي أداءً غلب عليه التذبذب المائل إلى الصعود كنتيجة لاستمرار حضور عمليات المضاربة السريعة التي تركزت على الأسهم الصغيرة، بالإضافة إلى عمليات جني الأرباح التي كان يشهدها السوق خلال بعض الجلسات اليومية، والتي خففت نسبياً من مكاسب المؤشر السعري على المستوى الأسبوعي.

وعلى صعيد النشاط اليومي، فقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع المنقضي على ارتفاع شمل جميع مؤشراته، وذلك في ظل التداولات الإيجابية النشطة وعمليات الشراء التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، خاصة في قطاع البنوك الذي استحوذ على أكثر من نصف السيولة النقدية بنهاية الجلسة، وهو الأمر الذي انعكس على أداء كافة مؤشرات السوق، لاسيما مؤشر كويت 15 الذي تمكن من العودة إلى الإغلاق فوق مستوى 1000 نقطة مرة أخرى، منهياً تداولات الجلسة عند أعلى مستوى له منذ عام 2015. كما واصل السوق تحقيق المكاسب في الجلسة التالية، ولكن بصورة محدودة، واستمرت مؤشراته الثلاثة في الارتفاع بدعم من استمرار الأسهم القيادية في تقديم الدعم، وسط استمرار نمو قيمة التداول بشكل واضح، لتصل بنهاية الجلسة إلى أعلى مستوياتها في الخمسة أشهر الأخيرة، حيث بلغت 37 مليون دينار كويتي تقريباً.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد شهد السوق موجة جني أرباح شملت الكثير من الأسهم التي حققت ارتفاعات جيدة في الجلسات السابقة، وهو الأمر الذي دفع مؤشراته الثلاثة إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء بالتزامن مع تراجع نشاط التداول بشكل محدود، سواء على صعيد السيولة النقدية أو عدد الأسهم المتداولة.

هذا وأنهت البورصة تداولات جلسة يوم الأربعاء على تباين لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث تمكن المؤشر السعري من العودة إلى المنطقة الخضراء مرة أخرى بدعم من المضاربات السريعة وعمليات الشراء التي تركزت على بعض الأسهم الخاملة، فيما واصل المؤشرين الوزني وكويت 15 تسجيل الخسائر للجلسة الثانية على التوالي على إثر استمرار عمليات جني الأرباح في التركيز على الأسهم القيادية. فيما واصل التباين سيطرته على أداء مؤشرات البورصة في جلسة نهاية الأسبوع، ولكن مع اختلاف الأدوار، إذ تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من العودة لتحقيق المكاسب مرة أخرى بدعم من عودة عمليات الشراء في السيطرة على تداولات الأسهم القيادية مجدداً، وهو الأمر الذي عزز من مكاسب المؤشرين على المستوى الأسبوعي؛ فيما دفعت عمليات جني الأرباح التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة المؤشر السعري إلى تسجيل خسائر محدودة بنهاية الجلسة، مما حد من مكاسبه الأسبوعية بعض الشيء.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,913.86 نقطة، مسجلاً نمو بلغت نسبته 0.24% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 1.53% بعد أن أغلق عند مستوى 441.32 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,027.07 نقطة بارتفاع نسبته 2.78% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 20.28%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 16.11%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 16.05%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016. سجلت ستة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الستة الباقية. وتصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت نموا، حيث ارتفع مؤشره بنسبة 11.48% منهياً تداولات الأسبوع عند 1,683.91 نقطة، تبعه قطاع الصناعة الذي أقفل مؤشره عند 1,884.67 نقطة مرتفعاً بنسبة 1.07%، فيما حل قطاع الاتصالات في المرتبة الثالثة بعد أن ارتفع مؤشره بنسبة 1.04% مقفلاً عند 619.43 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع المواد الأساسية والذي أغلق مؤشره عند 1,325.77 نقطة بنمو نسبته 0.39%.